world summit
on the information society
Geneva 2003 - Tunis 2005

ITU

Document WSIS/PC-2/CONTR/4-E
3 December 2002
Arabic only

Tunisia

ورقة عمل تونسية

للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الدولية
للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف 17-28 فيفري 2003

إن التطورات السريعة التي شهدها مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات خلال السنوات الأخيرة والتأثيرات المباشرة للثورة الرقمية على نمط الحياة الإنسانية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجعل التنمية الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدول على مسايرة هذه التحولات والتحكم فيها قصد استغلال الإمكانات المتوفرة والمتجددة.

كما أن الفارق بين الدول أصبح يقاس بأهمية الفجوة الرقمية التي تفصل بينها، مما جعل سد هذه الفجوة من أهم الرهانات أمام الدول النامية للنهوض بالاقتصاد وضمان مستقبل آمن لشعوبها.

وتأتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي تم اعتمادها بمبادرة من تونس أثناء مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس 1998)، في وقت مناسب، كفرصة ثمينة تتيح للجميع إمكانية التعمق في دراسة موضوع الفجوة الرقمية وتسليط الضوء على القضايا المتصلة بالإشكاليات والرهانات الاستراتيجية ذات العلاقة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد أصبح الإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من مشاغل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مختلف الاختصاصات وبمشاركة كل من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن تطوير ميدان الاتصال والمعلومات والسيطرة على التطورات التكنولوجية والعلمية أصبح يمثل في تونس توجها جوهريا واختيارا أساسيا ينبع من النظرة الاستراتيجية للرئيس زين العابدين بن علي، والتي تعتمد بالخصوص على التحكم في التقنيات الحديثة وتدعيم تفتح تونس على المحيط.

وفي هذا التوجه، تعمل تونس في نطاق خطة شاملة ومتكاملة طموحة ترمي إلى النهوض بقطاع تكنولوجيات الاتصال لدعم المجهود التنموي للبلاد والاستجابة لمتطلبات تطوير الاستثمار ومزيد تفتح الاقتصاد على الخارج في ظل محيط خارجي يتميز بعولمة الاقتصاد وباشتداد المنافسة والمزاحمة من أجل اكتساب الأسواق.

ومن التساؤلات المطروحة للنقاش حول مجتمع المعلومات ما يخص التعريف بماهية وخصائص وأهداف مجتمع المعلومات.

والحقيقة أن المفاهيم تعددت بتعدد الأطراف المعنية والثقافات وكذلك المصالح ومستويات النمو، حيث سيكون من أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات الاتفاق على مفهوم موحد، على المستوى العالمي، لماهية مجتمع المعلومات وعلى تمشيات متناغمة في إرسائه من خلال تطوير المقاربات السياسية والتنظيمية والشبكات والخدمات في مختلف بلدان العالم.

وبما أن الثقافة الاتصالية تمثل اليوم أهم ركائز المجتمع الدولي، يكون من الأنسب اعتماد مبدأين هامين لمعالجة موضوعية لمسألة إنشاء وتطوير مجتمع الاتصال والمعلومات. ويمكن حوصلة هذين المبدأين في :

- أولا، ضرورة تعميق الوعي اللازم بالرهانات الجديدة التي سيواجهها العالم نتيجة المفاهيم المقترنة بعولمة الاقتصاد، بما في ذلك اعتماد استراتيجيات تتماشى في توجهاتها وبرمجتها الزمنية مع النسق العام لتطور مجتمع الاتصال والمعلومات على الصعيد الدولي،

- ثانيا، حتمية تكامل وتشابك مختلف المحاور (الهيكلية والتكنولوجية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية) في تطوير مجتمع الاتصال والمعلومات، مما يستدعي التشاور الواسع النطاق وفي مختلف الميادين ذات الصلة بين كافة المتدخلين من القطاعين العام والخاص ومن كافة مكونات المجتمع المدني عموما.

تتطرق هذه الوثيقة إلى ثلاثة مواضيع يرى الجانب التونسي أنها ذات أهمية بالنسبة لبقية مسار الإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات:

- **تقييم الفجوة الرقمية**
- **المقترحات التونسية بالنسبة لإعلان المبادئ وبرنامج العمل،**
- **التكامل المتوازن بين مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات.**

أولا : تقييم الفجوة الرقمية

ترى تونس أن النظر في مختلف هذه النواحي واعتماد أي إعلان مبادئ أو مخطط عمل بشأنها يستوجب القيام بدراسة لتقييم لا فقط المؤشرات المتعلقة بها فحسب بل أيضا وخاصة مدى تقدم مختلف البلدان في سد الفجوة الرقمية بمختلف مكوناتها وأشكالها.

وفي هذا الصدد، تقترح تونس إنشاء فريق عمل على المستوى الدولي وتحت الرعاية المشتركة للأمانة الفنية للقمة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات، توكل إليه مهمة وضع مقاييس لتقييم تطور مجتمع الاتصال والمعلومات، وقياس الفجوة الرقمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال مؤشر موحد يأخذ بالاعتبار مختلف المؤشرات ذات العلاقة.

ثانيا : المقترحات بالنسبة لإعلان المبادئ وبرنامج العمل

ترى تونس أنه ينبغي أن يرتكز كل من إعلان المبادئ وبرنامج العمل على المحاور الأربعة التالية :

* المحور الأول : تطوير الاستراتيجيات والسياسات والوعي بالثقافة الرقمية

يتضح من خلال تجارب الماضي والحاضر أن وضع الاستراتيجيات الهادفة هو من الوسائل الناجعة لمواجهة الرهانات الناتجة على ضرورة النهوض بمجتمع الاتصال والمعلومات، مع ضرورة تفعيل مفهوم "الحق في الاتصال" كشرط أساسي للنهوض بالوعي نحو مشاركة أفضل للفرد في صنع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي مع تطوير مشاركة المرأة والشباب في بلوغ هذا الهدف.

كما إن موضوع إرساء ثقافة الاتصال من شأنه أن يغير السلوك والتصرفات خاصة في تعامل الفرد مع المعلومة دون أن تقتصر هذه التغييرات على المنظمات، وذلك قصد إكسابه مهارات جديدة لاستيعاب المزيد من المعلومات وتحسين قدراته على أداء عمله وتحمله مهاما جديدة وإثبات وجوده.

* المحور الثاني : تأمين النفاذ لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات وتطوير البنية التحتية للاتصالات والخدمات والتطبيقات الاتصالية.

من المتفق عليه أن مجتمع الاتصال والمعلومات يعتمد بالأساس على توفر بنية تحتية للاتصالات، تكون قادرة على استيعاب تدفق المعلومات الناتجة على استخدام الخدمات والتطبيقات الاتصالية الجديدة وتوفيرها لمستخدميها بكلفة مقبولة.

إلا أن هذا المجال أصبح يتسم بخصوصيات تؤثر إلى حد بعيد على قدرة البلدان في إنجاز البنية التحتية الضرورية :

أ – التجديد التكنولوجي المستمر والسريع الذي يشهده قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات يعيق قدرة البلدان النامية في تمشيها الرامي لإقامة شبكات اتصالات ويعتبر في الوقت ذاته فرصة متاحة لهذه البلدان لاختصار الجهود باعتماد أحدث التقنيات وأنجعها.

ب –تزايد الحاجيات في مجال تكنولوجيات الاتصال لتوفير استثمارات هائلة تعجز العديد من البلدان النامية على رصدها، مما يحتم اللجوء إلى أساليب استثمار جديدة.

ج – ضرورة تطوير المحتويات لتعمير الفضاءات السيبرنية الجديدة بالمعلومات، وعدم الاكتفاء باستهلاك ما ينتجه الآخرون.

ويبقى القاسم المشترك لمواجهة الثورة، في نظرنا، رصد التوجهات الاستراتيجية في مجال الإعلامية والتقنيات الحديثة ومتابعة التطورات والمقاربات الهيكلية الخاصة بهذا المجال.

كما أن موضوع تأمين النفاذ يستوجب النظر في قدرة الدول والجماعات والأفراد على تحمل تكاليف الأجهزة الطرفية مما يدعو إلى تعميق التفكير في توفير هذه الأجهزة بأقل التكاليف. إلا أن هذا التفكير يجب أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار حاجيات البلدان ذات اقتصادات انتقالية والتي بإمكانها المساهمة في تطوير برمجيات تستوجب استخدام أجهزة متطورة,

* المحور الثالث : الإصلاح والتشريع والتنظيم

لقد خضع قطاع الاتصال والمعلومات في أوائل الثمانينات لمخططات وبرامج إصلاحية فرضتها بعض الأحداث الهامة ويمكن أن تعتبر نقطة انطلاق هذا التحول في الأوضاع السياسية والقانونية وفي المؤسسات، على التوجهات نحو الخصخصة من ناحية وتحرير الاتصال والمعلومات على الصعيد العالمي من ناحية أخرى.

ويعتمد إصلاح قطاع الاتصال والمعلومات خصائص وأشكال تختلف من بلد إلى آخر وفقا لأوضاعه الخاصة وظروفه المميزة وتحديد الخطوط العريضة لهذا الإصلاح منها بالخصوص :

أ - تحول دور الدولة في تنظيم الاتصال والمعلومات من متدخل مباشر إلى دور المسؤول عن التنظيم.

ب- تعزيز قابلية التكيف مع استراتيجيات العولمة في الإعداد لسياسات الاتصال والمعلومات ودعم استراتيجيات للتكامل.

ج - الانفتاح التدريجي لقطاع الاتصال والمعلومات على المنافسة الحرة بإتباع قواعد تنظيمية صارمة تضمن ديمومة هذه المنافسة.

* المحور الرابع : الأبعاد المتصلة بتطوير مجتمع الاتصال والمعلومات

بالرغم من أن موضوع مجتمع الاتصال والمعلومات يرتكز بالأساس على المحاور الثلاثة الآنفة الذكر، فإن بناء مجتمع الاتصال والمعلومات أو الانخراط فيه يتطلب التعمق في أبعاد أخرى متصلة جذريا بتحقيق الأهداف بنجاعة وهي بالتحديد :

- البعد الاجتماعي والتضامني

- **البعد الثقافي وضرورة تطوير محتوى الاتصال والمعلومات**

- بعد المتعلق بالقيم

- **البعد الاقتصادي والمالي**

- بعد التعاون الإقليمي والدولي

- البعد الاجتماعي والتضامني :

يتضمن هذا البعد العلاقة بين مؤسسات الاتصال وعملية التنمية، وهي عملية حضارية شاملة تهدف إلى رفع مستوى الحياة مادياً ومعنوياً بحيث يصبح المجتمع بعيدا عن التبعية، وفي نفس الوقت متفاعلاً في المحيط الدولي، مستنهضاً كافة طاقاته الثقافية والاقتصادية.

كما أن التنمية بمختلف مكوناتها الإقليمية والدولية والمحلية، مع تركيز عقلية التعاون المتبادل، تأتي في سلم أولويات الحاجيات المستقبلية.

ومن ناحية أخرى، فإن التركيبة الاجتماعية وتوزيعها الجغرافي وخصوصيات كل من المرأة والطفل في المجتمع تستوجب تأمين إدماج الريف في عصر المعلومات من ناحية والاستجابة لحاجيات الأسرة بصفة عامة والمرأة والطفل بصفة خاصة. ويتعين وضع الخطط الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، خاصة وأن تكنولوجيات الاتصال لم تعد باهظة التكاليف.

غير أن ما يعصف اليوم بالعالم من تحولات كبرى في عديد المجالات يجب ألاّ يعمق الإحساس بالخيبة مما آلت إليه برامج التنمية في بعض المناطق من العالم، ولهذا

فإن البشرية أصبحت في حاجة ماسة لترسيخ قيم وثقافة التفاهم والتعاون والتضامن بين الشعوب في إطار حوار الحضارات و تلاقي الثقافات وتنمية مفهوم المواطنة الشاملة وإيجاد آلية دولية للتضامن لدرء كل مظاهر التهميش والفقر والحاجة.

- البعد الثقافي وضرورة تطوير محتوى الاتصال والمعلومات

يتضمن هذا البعد الهام العلاقة بين الثقافة والتنمية والعلاقة بين وسائل الاتصال والثقافة والأدوار الثقافية-التنموية لوسائل الاتصال. فوسائل الاتصال تمارس دوراً رئيسياً في إبلاغ التراث الثقافي من جيل لآخر، كما أنها تساهم في التفاعل الثقافي في البلد الواحد، وتقوم بدور فاعل في الحفاظ على الهوية وعلى النهوض بالإنتاج الفكري، والحفاظ على اللغة وعلى تطوير استخداماتها.

وتستدعي ترجمة مثل هذا الدور قدراً كبيراً من المرونة والسعة على المستوى التشريعي والتنظيمي، وقدراً كبيراً من الاهتمام العلمي بالثقافة ودورها.

كما يجب الاهتمام بالبحث العلمي بصفة عامة وبالبحث العلمي في مجالات الاتصال والمعلوماتية بصفة خاصة، على أن يكون الاهتمام شاملاً للجانبين التقني والإنساني، لما له من دور في "توطين المعرفة" وبالتالي توطين إنتاج تقنيات ومضامين الاتصال.

كما أن تطوير البنية التحتية للاتصالات و توفير الحواسيب ليست كافية للانضمام إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد اللا مادي، حيث أن محو الأمية الرقمية عنصر أساسي أيضا لإلغاء الفجوة الرقمية. فتطبيقات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتطلب أن يكون الأفراد والمؤسسات مؤهلين تأهيلا كافيا لاستيعاب واستخدام هذه التكنولوجيات.

وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات التكنولوجية السريعة والعميقة تقتضي إرساء سياسات جديدة للاستثمار في التعليم واعتماد مبدأ التعلم مدى الحياة، نظرا لما ينجر عنه من كسب ميزة تفاضلية للعامل والموظف والمواطن.

- البعد المتعلق بالقيم

تشهد الموضوعات المتعلقة بسياسات وتشريعات وأخلاقيات الاتصال جدلاً واسعاً بخصوص البعد الأخلاقي. وقد بدأ الاهتمام ينصب على تقييم أثر تكنولوجيا الاتصال وكيفية ضبط هذا الأثر ليتوافق مع القيم المرجوة.

ومن وسائل ضبط هذا الأثر سن القوانين ووضع السياسات وتحديد الوجهات الأخلاقية والقيمية التي يبتغيها المجتمع السليم، لتطوير الحياة الإنسانية.

ومن بين الاشكاليات التي ظهرت في العصر المعلوماتي، نذكر منها على وجه الخصوص:

-القدرة على تأمين العدالة في توزيع المعلومات وفي إتاحتها من الناحية الفنية ومن ناحية المضمون.

-التوفيق بين الخصوصية الفردية والأمن المجتمعي.

والأمر المؤكد أن هذه المشكلة ستصبح أكثر حدة حين يصبح بالإمكان الاتصال بالصوت والصورة عبر جهاز الحاسوب.

وإلى جانب هذه النواحي من الأخلاقيات، هناك عنصر هام أصبح بمثابة مفتاح الانخراط في مجتمع الاتصال والمعلومات بصفة خاصة وفي الاقتصاد العالمي عموما، يتمثل في اعتماد قواعد موحدة عالميا بخصوص الملكية الفكرية، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالابتكارات المعلوماتية أو بالنسبة للمحتويات.

- البعد الاقتصادي والمالي

إن إرساء مقومات الاقتصاد اللامادي وتطويره بالتوظيف الأمثل للموارد البشرية وتأهيل طرق العمل والإنتاج والمبادلات وإسداء الخدمات إلى جانب دفع الابتكار والتجديد التكنولوجي سيمكن من رفع القدرة التشغيلية والتنافسية للمؤسسات والأشخاص والاقتصاديات الوطنية.

غير أنه باستثناء بعض الدول التي تتميز بمستويات مرتفعة في مجال تنمية الاتصال والمعلومات والتي تتمتع بالقدرة الذاتية على تمويل حاجاتها ذاتيا فإن البقية تفتقر للموارد المالية اللازمة لتنمية شبكاتها بالسرعة المطلوبة لتلبية احتياجات المستعملين.

ويتمثل أحد الحلول البديلة الجديرة بالذكر في تشجيع الاستثمارات الخاصة في السماح للقطاع الخاص بالمشاركة بطرق مختلفة في قطاع الاتصال والمعلومات، حيث تزايد عدد البلدان النامية التي تتوفر فيها تجارب مختلفة تسمح فعلا بالمقارنة والتقييم قبل اتخاذ القرار بشأن الطريقة المثلى لمشاركة القطاع الخاص بشكل يتماشى والمحيط القانوني الخاص بكل بلد.

كما يوجد العديد من أنماط التمويل الخاص التي يمكن اعتمادها، وتشمل وسائل التمويل هذه تقاسم الإيرادات.

ولا بد من تحديد القطاعات الملائمة التي يمكن أن يكون القطاع الخاص فيها فاعلا من خلال توفير رأس المال والمهارات اللازمة لتأمين تزويد المستهلكين بخدمات اتصالات.

وإضافة إلى ذلك، فان إقامة الأسواق والمؤسسات المالية يمكن أن يكون لها الأثر البالغ في تعبئة موارد التمويل من القطاع الخاص، وخاصة فيما يتعلق برؤوس الأموال الوطنية والإقليمية، وهو ما يستدعي تحديد الأولويات والأهداف العامة الخاصة بقطاع الاتصال والمعلومات.

كما يبقى موضوع مديونية البلدان النامية من العناصر البارزة في الحوار العام حول إرساء مجتمع المعلومات ويبدو أنه سيكون من المحاور الرئيسة في المداولات التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

- بعد التعاون الإقليمي والدولي

إن الارتقاء إلى مجتمع المعلومات والاتصال، بما ينجر عنه من إعادة هيكلة قطاع الاتصال والمعلومات في مختلف البلدان، يستوجب وضع مقاربات جديدة لموضوع التعاون المتعدد الأطراف، إذ أنه تبين من خلال بعض الأمثلة، أن العديد أصبح ينظر إلى تطوير مجتمع الاتصال والمعلومات من الزاوية الإقليمية عوضا على الزاوية الوطنية، ولعله شعور بأن الحوار حول إرساء مجتمع الاتصال والمعلومات له طابع استراتيجي يعتمد بالأساس على قدرة البلدان على التكتل للمحافظة على قواسمها المشتركة.

كما أن النظر في موضوع تطوير مجتمع الاتصال والمعلومات يستوجب توسيع مجال الحوار ووضع إطار تشاور حول تطوير مجتمع المعلومات يشمل مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني وكذلك ممثلين عن مختلف المجالات المعنية في قطاعات التعليم والثقافة والقضاء والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية وغيرها.

ثالثا : التكامل المتوازن بين مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

إن عقد القمة على مرحلتين، الأولى في جنيف سنة 2003 والثانية في تونس سنة 2005، يستوجب في نظرنا وبناء على خصوصية هذه المقاربة، دراسة تطلعات كافة الأطراف من حيث محتواها ونتائجها المحتملة قصد الاستجابة لضرورة سد الفجوة الرقمية التي أصبحت في طليعة اهتمامات كل من الدول النامية والدول المتقدمة من ناحية، مع الانتباه لوحدة التمشي المعتمد في عقد القمة على مرحلتين من ناحية أخرى.

وسعيا لضمان إنجاح القمة في مرحلتيها، فإننا على استعداد لتبادل الآراء مع الأطراف المعنية قصد تحديد توزيع متناغم للأدوار بين المرحلتين.

ونحن نتجاوب، فيما يتعلق بالمرحلة الثانية التي ستنعقد في تونس سنة 2005، مع ما ذهبت إليه بعض الأطراف بأن تخصص الفترة المتراوحة بين المرحلتين لمزيد التعمق في بحث موضوع مجتمع المعلومات وأن نخرج ببرنامج عمل على المدى الطويل يغطي الربع الأول من هذا القرن يكون مشفوعا بميثاق إرساء مجتمع المعلومات، وذلك علاوة على تقييم إعلان المبادئ وبرنامج عمل الذين سيعتمدان خلال مرحلة جنيف.

إن الاجتماع التحضيري الثاني يعد أهم فرصة لتنسيق الإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعول عليه للتعمق في مختلف نواحي هذا الموضوع والخروج بنتائج عملية.

وستحظى نتائج هذا الاجتماع بكل الإحاطة والعناية من قبل الحكومة التونسية.